منظمة
العمـل
الدولية

نمو الإنتاجية والتنويع والتغيير في الدول العربية

ملف دولة العراق | تشرين الاول 2022

1. مقدمة (مدخل)

تقدم هذه اللمحة القطرية لمحة تاريخية عن اتجاهات إنتاجية العمل في العراق مقارنة بالاقتصادات العربية الأخرى غير دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى تسليط الضوء على وضع العراق بالنسبة للاقتصادات العربية الأخرى والحدود العالمية من حيث إنتاجية العمل. توثق هذه اللمحة الاتجاهات في إنتاجية العمل ونمو الإنتاجية متعددة العوامل والمساهمات النسبية لإنتاجية العمل ونمو العمالة في نمو الناتج الإجمالي. نظرًا لأهمية هيكل الاقتصاد في تحديد اتجاهات الإنتاجية سواء بسبب التغيير التكنولوجي ونمو الإنتاجية داخل الصناعات وإمكانية تعزيز الإنتاجية عن طريق تحويل الموارد إلى استخدامات أكثر إنتاجية، فإن هذا الملف القطري الخاص يدرس أيضًا تطور هيكلية اقتصاد العراق من حيث تكوين الصناعة والعمالة والناتج مقارنة بمتوسط الاقتصاديات العربية. أخيرًا، باستخدام الأدلة الموجودة على اتجاهات الإنتاجية، تم استنباط بعض التوصيات لتحسين الإنتاجية في المستقبل في دولة العراق.

2. مستويات إنتاجية العمل النسبية

تدل مستويات إنتاجية العمل النسبية (أي الناتج لكل عامل في بلد ما بالنسبة لدولة حدودية تتقدم تقنيًا بشكل أسرع) على اللحاق بإنتاجية البلد بالحدود العالمية. يُعد العراق أحد أكبر الاقتصادات العربية من بين ستة اقتصادات عربية غير دول مجلس التعاون الخليجي المذكورة في هذه الدراسة، ويشكل حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي المنتج في هذه المجموعة من البلدان وأكثر من ثلث إجمالي الوظائف. حافظ العراق على مستوى أعلى نسبيًا من إنتاجية العمل مقارنة بمتوسط مستويات الإنتاجية للدول العربية غير الخليجية والاقتصاد العالمي والأسواق المستجدة(الناشئة)، حتى أوائل التسعينيات. علاوة على ذلك، أظهرت البلاد تحسنًا مستدامًا في مستويات الإنتاجية النسبية حتى عام 1980مع تقدم سريع في العقد 1970-1980 مما جعلها تحقق مستوى إنتاجية أعلى من الولايات المتحدة في الثمانينيات. ومع ذلك، منذ عام 1981 فصاعدًا شهدت البلاد تآكلًا سريعًا في مستويات الإنتاجية النسبية والتي وصلت إلى ما يقرب من متوسط الأسواق المستجدة بعد الحرب في أوائل التسعينيات. أظهرت مستويات إنتاجية العمالة في البلاد مؤخرًا علامات تحسن منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك فإن مستويات إنتاجيتها الحالية أقل بكثير من الحدود العالمية ولا يزال اللحاق بالمتوسط العالمي يمثل تحديًا كبيرًا للبلد. وهذا قد يتطلب استثمارًا كبيرًا في البنية التحتية البشرية والمادية.

المستويات النسبية لإنتاجية العمل (الولايات المتحدة=100)

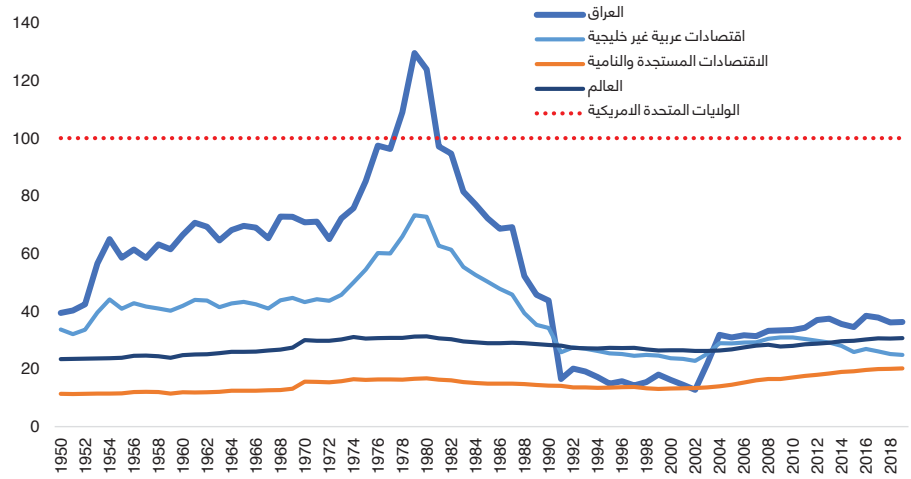

ملحوظة: تُحسب مستويات إنتاجية العمل في شروط تعادل القوة الشرائية للاقتصادات الفردية كناتج محلي إجمالي لكل عامل ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية من مستوى الإنتاجية في الولايات المتحدة. للحصول على قائمة البلدان المستخدمة للحصول على مجاميع الاقتصادات العالمية والصاعدة والنامية، يرجى الاطلاع على جدول الملحق 4 في منظمة العمل الدولية (2022). [1] تتألف الاقتصادات العربية غير الخليجية من العراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة.

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمر، نيسان 2021.

3. نمو إنتاجية العمل: إنتاجية العمل مقابل التوظيف (العمالة)

كانت مستويات إنتاجية العمالة المرتفعة نسبيًا في العراق في العقود الثلاثة الأولى منذ الخمسينيات مدعومة بنمو إنتاجي أفضل. في العقد الأول، كان نمو الإنتاجية مثيرًا للإعجاب مقارنة بالاقتصادات المجاورة من خارج دول مجلس التعاون الخليجي مثل سوريا والأردن ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي ومنها الدولة المجاورة(الكويت). على الرغم من تراجع نمو الإنتاجية في العقد الثاني، إلا أنه ظل بشكل عام أفضل من الاقتصادات المجاورة في الستينيات واستمر في السبعينيات عندما كان أداء الأردن وسوريا أفضل إلى حد ما. علاوة على ذلك، كان أداء نمو الإنتاجية في العراق في السبعينيات أفضل نسبيًا من متوسط الاقتصادات العربية غير الخليجية والأسواق الناشئة والاقتصاد العالمي. ومع ذلك، كانت هناك خسائر إنتاجية كبيرة في عقد 1983-1992 ، والذي شمل سنوات حرب الخليج. على الرغم من ضعف نمو الإنتاجية في معظم الدول العربية غير الخليجية والمنطقة في المتوسط، فإن حجم الانخفاض في هذه الاقتصادات يتضاءل مقارنة بالعراق. إن تأثير الصراعات الداخلية والحرب على الإنتاجية ليس غريباً على العراق، خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية. في فترتنا، تشمل الفترة 1983-1992 فترة حرب الخليج وتشمل الفترتان 1993-2009 و2019-2019 تعافي العراق من سنوات حرب الخليج وسنوات حرب العراق 2003-2011 و 2013-2017. مع خسارة الإنتاجية الكبيرة في الثمانينيات وحتى التسعينيات، كانت معدلات نمو الانتعاش في العراق أكثر إثارة للإعجاب من بقية العالم العربي، خاصة خلال السنوات العشر الأولى بعد عام 1993. ومع ذلك، كانت الخسارة في الإنتاجية خلال الفترة 1983-1992 ضخمة للغاية حيث أن الانتعاش في العقد اللاحق لم يكن كافيًا لتقريب المستويات النسبية للحد المطلوب. علاوة على ذلك، ازداد ضعف نمو الإنتاجية في العقد الأخير.

1 منظمة العمل الدولية 2022 «نمو الانتاجية والتنويع والتغيير الهيكلي في الدول العربية»
https://www.ilo.org/actemp/publications/WCMS_840588/lang--en/index.htm

◄ نموذج 2: مساهمة نمو إنتاجية العمل ونمو العمالة في نمو الناتج المحلي الإجمالي

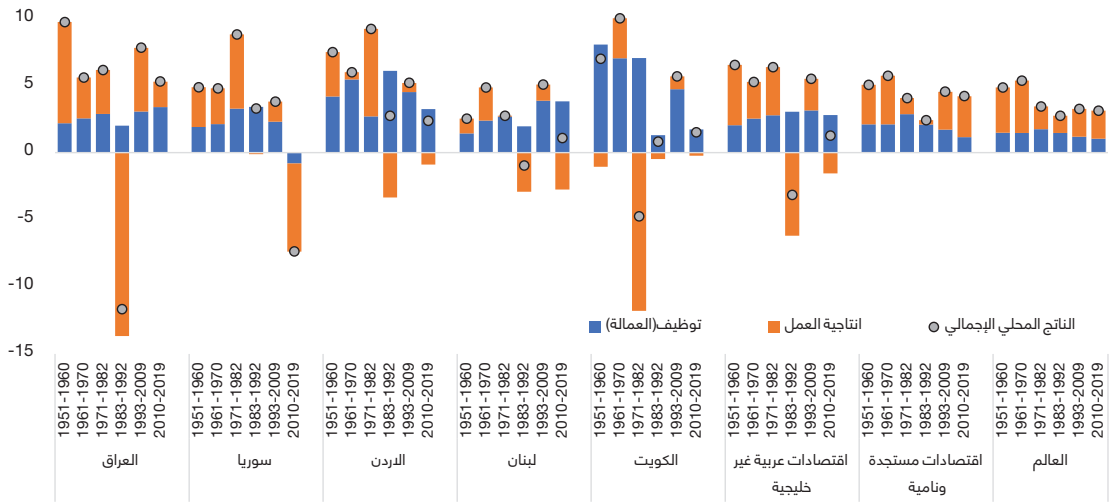

ملاحظات: يتم حساب جميع معدلات النمو كتغييرات حسابية (لوغاريتمية). معدلات النمو الإقليمية هي متوسط مرجح للبلدان بصورة فردية، باستخدام أوزان القيمة المضافة الاسمية. للحصول على ملاحظات أخرى يرجى الاطلاع على نموذج 1.

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمر، نيسان 2021.

يمكن زيادة ناتج الاقتصاد عن طريق إضافة المزيد من العمال أو زيادة ساعات العمل أو زيادة إنتاجية العمال. من حيث الأدوار النسبية للإنتاجية والتوظيف، في العقد الأول ساهم نمو الإنتاجية بأكثر من ثلاثة أرباع نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق. في المقابل، في العقدين الثاني والثالث انخفضت مساهمة الإنتاجية إلى ما يزيد عن نصف نمو الناتج المحلي الإجمالي. لكن أكبر خسارة إنتاجية كانت في العقد الذي شمل سنوات حرب الخليج. خلال العقد 1983-1992، نتج الانخفاض الكامل في نمو الناتج المحلي الإجمالي عن تآكل إنتاجية العمل. ومع ذلك، باستثناء عقد خسارة الإنتاجية في العراق 1983-1992 والذي يشمل سنوات الحرب وفترات ما بعد الأزمة المالية العالمية، ظل الدور النسبي لإنتاجية العمل في دفع النمو بارزًا في العراق مقارنة بالاقتصادات المجاورة مثل الأردن ولبنان والكويت. وبينما تميل هذه البلدان إلى الاعتماد بشكل أكبر نسبيًا على خلق فرص العمل لتحسين نمو الناتج، بدا أن العراق اعتمد على مزيج من الوظائف والإنتاجية، مع نمو الإنتاجية الذي يشهد بروزًا أكبر بكثير.

◄ 4. نمو الإنتاجية متعددة العوامل

كانت نموالإنتاجية متعددة العوامل وهو مؤشر مهم للتغير التكنولوجي وتحسين الكفاءة، بشكل عام سلبيًا باستمرار في العراق خلال نصف القرن الماضي باستثناء فترة انتعاش الإنتاجية في التسعينيات. علاوة على ذلك، خلال مرحلة الخسائر الإنتاجية الهائلة في العراق في الثمانينيات، كان تدهور نمو الإنتاجية متعددة العوامل كبيرًا جدًا. على الرغم من أن هذا النمو كان سلبياً في جميع المجالات بين الاقتصادات العربية غير الخليجية في الثمانينيات، إلا أن تراجعه في العراق كان أكثر حدة. من الواضح أن التحسينات في إنتاجية العمل التي لاحظناها في السبعينيات والتسعينيات كانت مدفوعة بتراكم رأس المال السريع والذي لم يستطع العراق تحمله بنفس الوتيرة في العقد التالي. في العقد الأخير، كانت البلاد أكثر مرونة نسبيًا من البلدان الأخرى، لكنها فشلت في الاستفادة بشكل أفضل من مدخلاتها في

الإنتاجية. بالإضافة إلى التعرض المستمر للحرب وانعدام الثقة المدنية، فإن تحول هذه الديناميكيات إلى بيئة أعمال غير مستقرة وإعدادات مؤسسية ضعيفة قد يكون أدى إلى عدم قدرة العراق على استخدام موارده بكفاءة من اجل تسريع نمو الإنتاجية متعددة العوامل.

◄ نموذج 3: نمو الإنتاجية متعددة العوامل

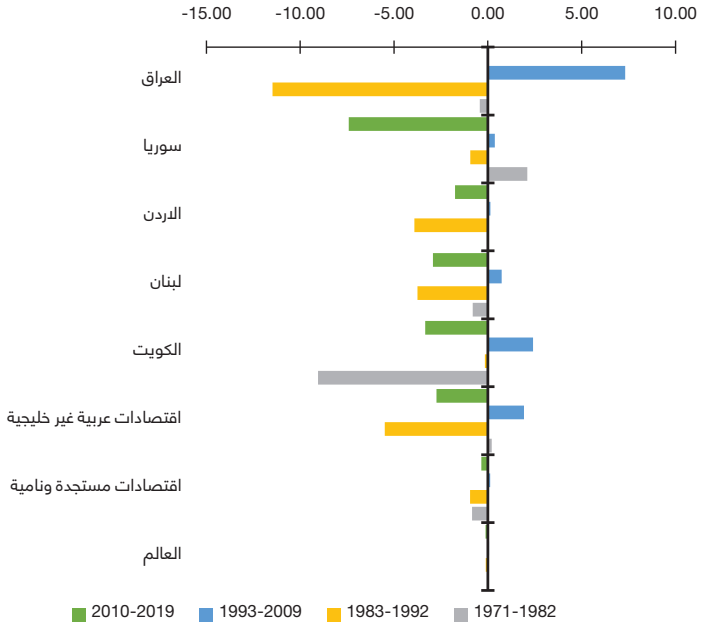

ملاحظات: يتم حساب معدلات نمو الإنتاجية متعددة العوامل باستخدام معادلة محاسبة النمو كمتبقي بعد احتساب مساهمات رأس المال ومدخلات العمالة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. للحصول على ملاحظات أخرى ، يرجى الاطلاع على نموذج 1.

المصدر: قاعدة بيانات الاقتصاد الكلي لمجلس المؤتمر، نيسان 2021.

◄ 5. تكوين الصناعة للعمالة والإنتاج

على الرغم من أن التحسينات في التقنيات ذات الأغراض العامة توفر إمكانية التحسينات التكنولوجية في جميع المجالات، إلا أن الاختلافات في معدلات التبني وقابلية تطبيق هذه التقنيات جنبًا إلى جنب مع العديد من العوامل الصناعية والمؤسسية، تؤدي إلى اختلافات كبيرة في الإنتاجية عبر الصناعات. لذلك ، سيكون لتكوين الصناعة في بلد ما آثار مهمة على نمو الإنتاجية. علاوة على ذلك، فإن التغييرات في تكوين الصناعة والتي من خلالها تتحول الموارد إلى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد، هي عامل مهم ويحدد الكفاءة الكلية لاستخدام الموارد في الاقتصاد.

◄ نموذج 4: حصة الإنتاج من الصناعات

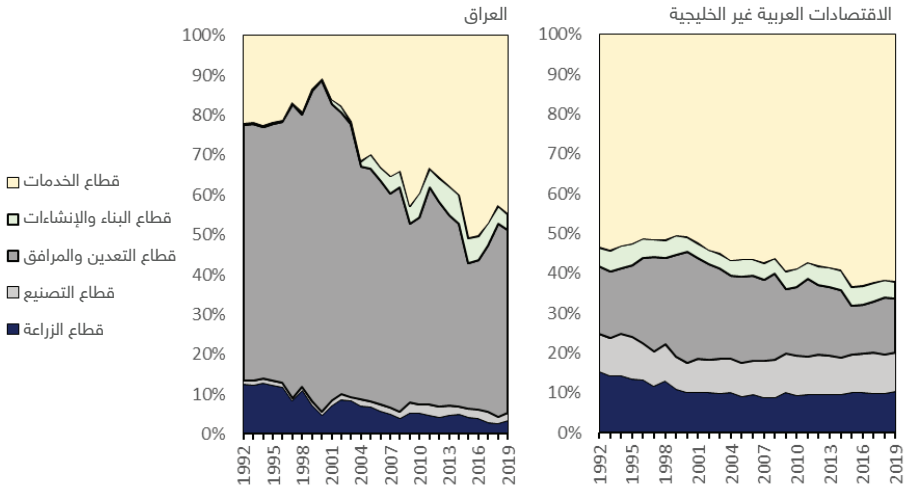

ملاحظة: تشمل الصناعات الأخرى قطاع التعدين، والذي يتكون من قطاع نفطي كبير في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. للحصول على ملاحظات أخرى، يرجى الاطلاع على نموذج 1.

المصدر: UNNAS,ILOSTAT

في العراق، تشكل الزراعة ما يزيد قليلاً عن ثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي والذي انخفض باستمرار منذ أوائل التسعينيات. إن حصة الإنتاج الصناعي تافهة للغاية مقارنة بالمتوسط العربي لغير دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك، انخفض نصيب التصنيع بسرعة خلال سنوات الحرب. على الرغم من أن القطاع كان يحاول الارتقاء في توزيع الإنتاج، إلا أنه لم ينجح بعد. فقد تحسنت من 1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل القرن الحادي والعشرين إلى 2% بحلول عام 2019 مع بعض التقلبات السنوية. نصيب الأسد من الناتج المحلي الإجمالي للعراق هو في قطاع التعدين والمرافق والذي يشمل قطاع النفط. ومع ذلك على الرغم من بعض التقلبات، فإن حصتها تتراجع تدريجياً والتي تم تعويضها إلى حد كبير من قبل قطاع الخدمات. نرى معظم الديناميكيات من حيث التحول الهيكلي في قطاع الخدمات.

فيما يتعلق بتوزيع العمالة، فإن التغييرات أكثر وضوحًا وسلسة، حيث نرى تآكلًا مستمرًا ومع ذلك لا يزال جزء كبير من العمال يعتمدون على الزراعة. انخفض الاعتماد على الوظيفة الزراعية من ما يقرب من 3/1 في أوائل التسعينيات إلى أقل من 5/1 بحلول عام 2019. من ناحية أخرى، لم يشهد قطاع التصنيع انخفاضًا كبيرًا في حصة العمالة، بل كان يحوم حول 9 - 10 في المائة من إجمالي العمالة. وبالتالي فإن نسبة التوظيف المرتفعة نسبيًا في كل من قطاعي الزراعة والتصنيع مقارنة بحصص الإنتاج تشير إلى ضعف إنتاجية هذين القطاعين في البلاد. يتم إنشاء ما يقرب من 60 في المائة من جميع الوظائف في قطاع الخدمات. إن حصة الوظائف في قطاع التعدين أصغر بكثير وأكثر استقرارًا، في حين أن الوظائف في قطاع البناء التي تحافظ على حصة إنتاج مستقرة إلى حد ما في الاقتصاد، تأخذ جزءًا أكبر نسبيًا وتظهر تحسنًا أسرع مقارنة بالمتوسط الإقليمي، حيث ركود نصيب التصنيع والبناء إلى حد ما وتوسعت وظائف الخدمات ويظهر العراق توسعًا وظيفيًا أسرع قليلاً في قطاع البناء. القصة الإجمالية هي توسع الخدمات في الإنتاج والتوظيف إلى جانب زيادة الوظائف في قطاع البناء والركود في التصنيع، مما يشير إلى عدم قدرة العراق على الاستفادة من إمكانات الإنتاجية في التصنيع.

نموذج 4: حصة الإنتاج من الصناعات

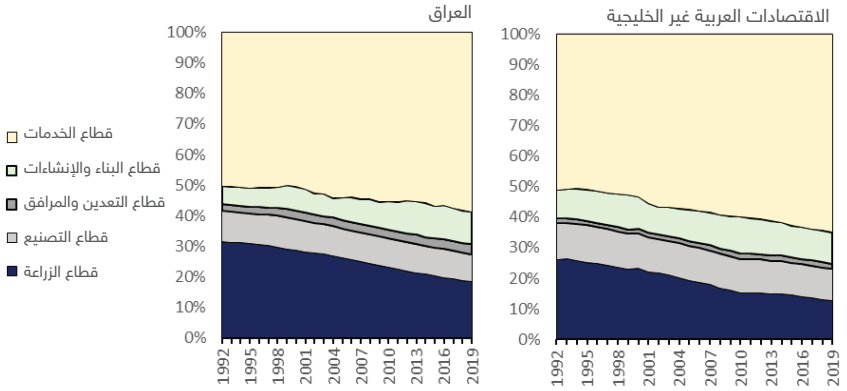

ملاحظة: انظر نموذج 1 ونموذج 4.

المصدر: UNNAS,ILOSTAT

6. التوصيات

- يواجه الاقتصاد العراقي تحديات إنتاجية كبيرة مدفوعة ببنيته الخاصة والتعرض المستمر للصراعات والحروب المحلية خلال العقود الثلاثة الماضية.
- على الرغم من كونه اقتصادا كبيرا بين الدول العربية غير الخليجية وموقعه الجغرافي الجيد، فإن افتقار العراق للتنويع والاعتماد المستمر على اقتصاد التعدين يحد من قدرته على تحسين الإنتاجية.
- يحتاج العراق إلى التنويع الاقتصادي والأهم من ذلك، زيادة مشاركة القطاع الخاص للخروج من فخ الإنتاجية هذا.
- التنويع بعيدًا عن قطاع التعدين والاستثمار في قطاعات اقتصادية أكثر إنتاجية واستدامة بما في ذلك التصنيع، سيساعد البلاد على تحقيق الإنتاجية من خلال التغيير الهيكلي وخلق فرص عمل منتجة وتعزيز الرفاهية.
- يعتبر التطور المؤسسي عاملاً أساسياً يتعين على العراق معالجته لتعبئة الموارد وأيضاً لتوجيهها إلى الاستخدامات الإنتاجية. تشكل الهشاشة في البيئة المؤسسية الحالية والنضالات المحلية المستمرة تحديات وبالتالي فإن، تعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين البيئة المؤسسية أمران حيويان للنمو الذي تقوده الإنتاجية.
- يعد الاستثمار في البنية التحتية المادية والخدمات اللوجستية أمرًا ضروريًا للبلاد للاستفادة من مزاياها الجغرافية وتحسين الإنتاجية في العديد من الخدمات اللوجستية وخدمات البيع بالتجزئة، مما قد يساعد العراق على أن يصبح جسراً بين مختلف البلدان في المنطقة.
- الاستثمار في المهارات البشرية والتقنيات الحديثة مهم أيضًا للبقاء تنافسيًا وفعالًا في الاقتصاد العالمي.
- يعتبر جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد خاصة لتحسين اقتصادها غير النفطي، أمرًا بالغ الأهمية ولكنه يمثل تحديًا حيث يميل المستثمرون الأجانب إلى رؤية اقتصاد سلمي.